AJRS
/https://albalqajournal.ammanu.edu.jo
المجلد (26) العدد (2) 2023
10.35875/1105-026-002-003
الاستلام: 31/08/2022
القبول: 12/02/2023
النشر: 28/12/2023

مجلة البلقاء
للبحوث والدراسات

أثر مبادئ الحوكمة على أداء البلديات في فلسطين

معاذ أسمر[1]* أسعد عارضة[2]

[1]كلية الاعمال والاتصال، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
ORCID:https://orcid.org/0000-0003-1779-3767
[2]برنامج ماجستير المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-9088-5778

الملخص

خلفية الدراسة ومشكلتها: تناولت هذه الدراسة الحوكمة في القطاع العام وتحديدا البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تمتاز هذه المنطقة بظروف استثنائية من الناحية السياسية والاقتصادية جعلت دراسة الحوكمة فيها جديرة بالاهتمام.

الأهداف: تهدف هذه الدراسة التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء البلديات في فلسطين، حيث تمت دارسة أثر كل من مبدأ (الشفافية والنزاهة، وسيادة القانون، والمسائلة، والمشاركة، الإنصاف، الكفاءة والفعالية، الاستدامة)، على أداء البلديات في فلسطين.

الطرق المستخدمة: من أجل قياس متغيرات الدراسة، استخدم الباحثان استبانة، وتم اختبار صدقها وثباتها، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع البلديات في فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من (116) بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم توزيع استبانة لكل منها بهدف جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة. تم اختبار فرضيات هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

النتائج: أبرز نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيًا لكل من مبدأ المساءلة، ومبدأ الكفاءة والفاعلية، ومبدأ الاستدامة على أداء البلديات الفلسطينية، ولا يوجد أثر دال إحصائيًا لكل من مبدأ سيادة القانون، ومبدأ الشفافية والنزاهة، ومبدأ المشاركة، ومبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية.

الاستنتاجات (التوصيات والمساهمة): قدمت الدراسة عددًا من التوصيات من أبرزها ضرورة الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البلديات الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية

أداء البلديات، البلديات، الحوكمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين، مبادئ الحوكمة.

AJRS
/https://albalqajournal.ammanu.edu.jo
Vol.(26) No.(2) 2023
10.35875/1105-026-002-004
Received: 31/08/2022
Accepted: 12/02/2023
Published: 28/12/2023

Al-Balqa Journal
for Research and Studies

The Effect of Governance Principles on Performance of Municipalities in Palestine

Muath Asmar[1] * and Asad Arda[2]

[1]An-Najah National University, Faculty of Business & Communications, Nablus, Palestine
ORCID:https://orcid.org/0000-0003-1779-3767
[2]An-Najah National University,Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine
ORCID: https://orcid.org/0000-0001-9088-5778

Abstract

Background & Statement of the problem: This study examined the governance in public sector, specifically Palestinian municipalities in the West Bank and Gaza Strip, where the region is characterized by exceptional political and economic circumstances that have made its governance study noteworthy.

Objectives: This study aims to identify the impact of applying governance principles on the performance of municipalities in Palestine, where the impact of the principles of (transparency, integrity, rule of law, accountability, participation, fairness, efficiency, effectiveness, and sustainability) on the performance of municipalities in Palestine was studies.

Methods: The researchers used a questionnaire, and its validity and reliability were tested. The study population consisted of all municipalities in Palestine, and the study sample consisted of (116) municipalities in the West Bank and Gaza Strip, where a questionnaire was distributed to each of them with the aim of collecting the data necessary to conduct this study, the hypotheses of this study were tested using a multiple linear regression model.

Results: One of the most prominent findings of the study is the significant statistical effect of principle of accountability, principle of efficiency and effectiveness, and principle of sustainability on the performance of Palestinian municipalities. There is no statistical impact of the principle of rule of law, the principle of transparency and integrity, the principle of participation, and the principle of equity on the performance of Palestinian municipalities.

Conclusions (Recommendations and contributions): The study made a number of recommendations, among which the need to pay attention to the application of governance principles in Palestinian municipalities.

Key words

Governance Principles, Governance, Municipal Performance, Municipalities, Palestine West Bank and Gaza strip.

المقدمة

تُعدّ البلديات أحد أبرز مكونات القطاع الخدمي العام ، حيث إنّ الخدمات التي تقدمها البلديات تعتبر من الأمور الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية، وإنّ تطور هذه الخدمات يعتمد بشكل أساسي على أداء البلديات في تقديمها لهذه الخدمة. (Ruhlandt, 2018).

وإذا أرادت المنظمات اكتساب ميزة تنافسية في بيئة تشغيلها، فيجب أن تكون هناك أنظمة موجهة نحو تنفيذ إطار حوكمة المنظمات لمساعدة مجلس الإدارة في إدارة أعمال المنظمة (Masegare & Ngoepe, 2018). لذلك تعد الحوكمة من أهم المتطلبات التي أضحى تطبيقها أساسًا لضمان تنظيم العمل في مؤسسات القطاع العام والخاص . ويمكن تعريف الحوكمة على أنّها مجموعة من الممارسات ذات الصلة التي تحكم العمل المؤسسي لضمان الكفاءة في إدارة الموارد والفعالية في تحقيق الأهداف لضمان الأداء المستدام (Ahmed Alkhawaldeh, 2022). ولقد وجدت الحوكمة لحل مشكلة الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح، والتي من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى (Jensen & Meckling, 1976).

رغم أنّ أغلب الدراسات السابقة ركزت على الحوكمة في القطاع الخاص وفي الشركات المساهمة إلا أنّ هناك عددًا قليلًا جدا من الدراسات التي تناولت الحوكمة في القطاع العام.وتُعدّ هذه الدراسة امتدادًا للجهد العلمي في دراسة الحوكمة في واحدة من مؤسسات القطاع العام وهي البلديات. وتُعدّ هذه الدراسة الأولى التي تدرس البلديات الفلسطينية كافة سواء أكانت في الضفة الغربية أم قطاع غزة. حيث تمتاز هذه المنطقة بنظام فريد من نوعه، وله ظروف مختلفة وتحديات حصرية بسبب الظروف السياسية غير الموجودة في أي بلد في العالم (Asmar, 2018). وتقيس هذه الدراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة على أداء البلديات، حيث جرت دراسات سابقة على البلديات في إطارها التشريعي والقانوني فحسب،أو تناول عدد قليل من البلديات الفلسطينية. بينما هذه الدراسة تناولت البلديات المصنفة في دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة كافة،وبذلك تعتبر ميزة خاصة لهذه الدراسة. وإنّ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أيضا أنّ الدراسات السابقة ربطت مفهوم الحوكمة بالشركات والمساهمين ومجلس الإدارة،بينما تطرقت الدراسة الحالية وبحثت في جانب هام وحيوي ألا وهو أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات في فلسطين.

وتحاول هذه الدراسة إبراز أهمية ممارسة مبادئ الحوكمة وتطبيقها في البلديات،وتبيان أثر ذلك على أداء البلديات في فلسطين، لتكون مرجعية للنهوض وضبط السلوك الإداري بما يتوافق مع القوانين والأنظمة التي تحكم العمل.

يُعدّ أداء المنظمات من أهم المتغيرات التي تهتم بها الدراسات وقد تم قياس الأداء بطرق مختلفة تعتمد حسب طبيعة هذه المنظمات مثل صافي هامش الفائدة في البنوك (Asmar, 2018) والعائد اللوغاريتمي لقياس أداء الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية، وكذلك يستخدم لقياس أداء السوق المالي (Asmar & Brahmana, 2012; Asmar & Trimbath, 2022; Brahmana & Asmar, 2011)، كما أنّ بعض الدراسات السابقة استخدمت الرفع المالي لقياس نتائج أعمال الشركات (Alabdullah & Asmar, 2022) وبالإضافة إلى ذلك،فإنّ أكثر المقاييس استخدامًا لقياس الأداء هي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (Ahmed et al., 2020). ورغم توفر هذه المقاييس إلا أنّها لا تتناسب مع البلديات التي تُعدّ من مؤسسات القطاع العام. ويوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أداء البلديات مثل دراسة هادي وكريم (2017) حيث وضعت هذه الدراسة نموذجًا مقترحًا لتدقيق أداء المؤسسات البلدية لتحسين الخدمات المقدمة. وأيضا دراسة المومني (2016) حيث هدفت هذه الدراسة التعرف على أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء في البلديات. وفي حين تناولت دراسة كريم والزوبعي (2016) دور التدقيق الخارجي في تحسين أداء الخدمات المقدمة وتقييم كفاءتها وفاعليتها،كما هدفت دراسة العلمي وبن صغير (2018) التعرف على مساهمة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة أداء الإدارة المحلية من خلال مساهمتها في تسهيل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين. فيما هدفت دراسة جودة (2015) التعرف على أهمية تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تعزيز الأداء الإداري وتطويره للبلديات الكبرى في قطاع غزه (بلدية غزة، دير البلح، جباليا، رفح وخان يونس).

إنّ الحوكمة من الأساليب التنظيمية في الإدارة والتي تضمن استمرار الشركات والمؤسسات وتطورها سواء أكانت حكومية أم خاصة،وتسعى جميع الأطراف الفاعلة في هذه المؤسسات إلى رعاية

جيدة والحد من تضارب المصالح فيما بينها. وأظهرت العديد من الدراسات العلمية مثل (Alabdullah et al., 2014) مدى أهمية الحوكمة وتطبيق مبادئها ومعاييرها كأداة تضمن كفاءة المؤسسة،حيث كانت الحوكمة محور هذه الدراسات. يلاحظ مما سبق، إنّه من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يوجد هنالك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع أداء البلديات، وموضوع الحوكمة غير أنّ أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات لم تتم دراسته بالشكل الكافي، وخاصة في الدول النامية. ويوجد مجال مفتوح لدراسة أثر هذا الموضوع وبالتالي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات في فلسطين؟ وتتمحور أهداف الدراسة في تحقيق الهدف الرئيس الآتي وهو: تحديد أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على الأداء في البلديات الفلسطينية من خلال بيان أثر تطبيق مبدأ سيادة القانون، ومبدأ الشفافية والنزاهة، ومبدأ المساءلة، ومبدأ المشاركة، ومبدأ الإنصاف، ومبدأ الكفاءة والفاعلية، ومبدأ الاستدامة على أداء البلديات في فلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

لقد ظهرت مشكلة الوكالة في العلم الاقتصادي بمفهومها الرسمي في بداية التسعينيّات إلا أنّ الأسس التي تعتمد عليها هذه النظرية تعود إلى الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث (Jensen & Meckling, 1976). وتعتمد هذه النظرية على تحديد العلاقة بين وكلاء الأعمال والملاك حيث يلتزم وكلاء الأعمال بتمثيل مصلحة الملاك ورعايتها. وعلى ذلك،فإنّه يمكن النظر إلى المؤسسة على أنّها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة، مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، (الشيرازي، 1990). وبذلك فإنّ علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يقوم بموجبة فرد أو أكثر بتوكيل مجموعة من الأفراد نيابة عنهم بتنفيذ أعمال معينة لصالحهم، ويتضمن ذلك تخويلهم صلاحيات اتخاذ بعض القرارات (Padilla ,2006). وتهتم نظرية الوكالة بما يُسمّى بمعضلة الوكالة،أو ما يُسمّى بتضارب المصالح إذ تحدث في ظل ظروف عدم تطابق المعلومات وعدم تكاملها، وإنّ هذه التضاربات يمكن معالجتها عبر آليات الحوكمة (Mitnick, 2015).

وضعت العديد من الأنظمة أسسًا لتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية مصالح أطراف عقد الوكالة، حيث إنّ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت قواعد لتجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها،والتي من أهمها، إنّه ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعّال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات التي يتم اتخاذها بعيدًا عن أي تعارض هام في المصلحة الذي قد يؤدي إلى الأضرار بنزاهة هذه القرارات. (Asmar et al., 2018). كما أنّ جودة الإفصاح تعزز كفاءة السوق وجذب الاستثمارات للشركات مما يكون له عواقب إيجابية على أداء المؤسسات والاقتصاد بشكل عام (Alia et al., 2023).

في الوقت الحاضرإنّ التحديات والفرص المتاحة لإقامة حكم رشيد نحو اقتصاد أكثر استدامة على الصعيد العالمي تستند بالضرورة إلى كيفية تطوير المدن وإدارتها. علاوة على ذلك، فإنّ المدن هي مراكز المعرفة والابتكار التي يمكن أن تجعل اقتصادًا أكثر استدامة وحوكمة أفضل داخل المدن وخارجها (Puppim de Oliveira et al., 2013). لذلك أولى العديد من الدراسات موضوع الحوكمة في البلديات أهمية كبيرة حيث وضعت دراسة (Masegare & Ngoepe, 2018)إطارًا لإدماج مؤشرات تنفيذ حوكمة الشركات في البلديات في جنوب أفريقيا. كما وضعت دراسة (Voytenko Pal-gan et al., 2021)إطارًا تحليليًا شاملًا لحوكمة البلديات حيث يميز الإطار بين خمس آليات حوكمة للبلديات تشمل (تنظيم وتوفير وتمكين والحكم الذاتي والتعاون) تنقسم إلى عدة أدوار، حيث يمكن للبلديات استخدام أي من هذه الآليات والأدوار، والجمع بينها بدرجات لتحسين الأداء. وأشارات دراسة (Munzhedzi & Makwembere, 2019) أحد أهم أهداف البلديات في جنوب أفريقيا هو العمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإيجاد فرص للأعمال التجارية والعمالة للسكان. كما تناولت دراسة (Benčina et al., 2021) أثرة جودة الحوكمة على القدرة التنافسية للبلديات السلوفانية. وحسب نتائج الدراسة، تشكل البلديات السلوفانية عدة مجموعات وفقًا للسلوك المقاس بالعلاقة بين جودة الحكم ومستوى القدرة التنافسية. و تشير المقارنة الدولية إلى أنّ جودة الحوكمة في البلديات السلوفانية تختلف عن مناطق الاتحاد الأوروبي. في حين تناولت دراسة (Hadiani & Ghasemi, 2016) أداء إحدى البلديات الإيرانية في إطار الحوكمة الجيدة حيث ركزت الدراسة على تطبيق أربعة معايير للحوكمة تتمثل بالتعاون والكفاءة والشفافية والمسؤولية، وجدت هذه الدراسة عدم وجود أثر لهذه المعايير على أداء البلدية.

من جانب آخر، هدفت دراسة بو سلمة (2018) التعرف على تجارب الدول في تطبيق مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي

والإداري من خلال استقراء نماذج لإسهامات الدول المتقدمة والناشئة، وكذلك العربية في هذا المجال. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ موضوع تطبيق الحوكمة قد لاقى اهتمامًا كبيرًا في الدول المتقدمة، إلا أنّ درجة هذا الاهتمام اختلفت من دولة إلى أخرى. كما هدفت دراسة صغيري وسيد علي (2020) قياس أثر مؤشر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية لتحديد مدى التزام الدول العربية بمعايير الحوكمة الموضوعة من طرف البنك الدولي.

وتناولت دراسة غادر، (2012) موضوع الحكامية في القطاع العام وشرح القواعد التي من شانها تساعد على تطبيقها، وحددت المعايير التي تحكمها .كما تناولت دراسة العواملة والحنيطي، (1995) معايير أداء المجالس البلدية والجهات التي تحددها ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات العامة للدولة، والقدرة على إشباع الحاجات والمحافظة عليها.

بالإضافة إلى الدراسات السابقة هدفت دراسة فارع، (2008) تعزيز دور المجالس المحلية في التنمية الريفية في اليمن وجاءت نتائج الدراسة بضعف إنجاز المجالس المحلية، وعدم تأهيلها وبالتالي عدم الاستقلالية في أعمالها. كما اقترحت دراسة هادي وكريم، (2017) نموذجًا مقترحًا لتدقيق أداء المؤسسات البلدية لتحسين الخدمات المقدمة واستند الباحثان في بحثهما على فرضية مفادها أنّ إعداد برنامج تدقيق لتقوية أداء البلديات يُسهم في قياس فاعلية الخدمات المقدمة.

كما هدفت دراسة المومني، (2016) التعرف على أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كوسيلة للرقابة وتقييم الأداء في البلديات. من جانب آخر، دراسة كريم والزوبعي، (2016) تناولت دور التدقيق الخارجي في تحسين أداء الخدمات المقدمة وتقييم كفاءتها وفاعليتها، وهدفت التعرف على خصائص أنشطه البلديات.

وهدفت دراسة العلمي، (2019) التعرف على مساهمة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة أداء الإدارة المحلية من خلال مساهمتها في تسهيل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين. في حين، هدفت دراسة جودة، (2015) إلى التعرف على دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى في قطاع غزة (بلدية غزة، وخان يونس، وجباليا، ورفح، ودير البلح).

ومن أبرز الدراسات المتعلقة بالحوكمة في البلديات كانت دراسة الداعور، (2008) حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنّ مستوى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة كان متوسطًا، وأنّه يوجد تفاوت في مدى تطبيق هذه المعايير. كما هدفت دراسة السديري، (2014) معرفة درجة نجاح التجربة السعودية في تطوير أداء المجلس البلدي في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية،وتوصلت إلى نتائج كان من أهمها أنّ مستوى الأداء الرقابي في منطقة الرياض كان مرتفعًا.

كما تناولت دراسة مطير، (2013) مدى تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وكان أهمها ضرورة تبني معايير الحوكمة لتصبح منهجًا يساعد على تطوير منظومة تدعو إلى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة كافة.

كما تطرقت دراسة (PLESSIS, 2013) إلى تنفيذ الخطط الاستراتيجية المتكاملة في الحكم المحلي، حيث هدفت هذه الدراسة معرفة واقع تطبيق الخطط الاستراتيجية المتكاملة للحكم المحلي في دولة جنوب أفريقيا.

كما سلطت دراسة (Kwon, 2006) الضوء على الاستفادة من الخطط الاستراتيجية لدى الحكم المحلي في ولاية فلوريدا، حيث هدفت هذه الدراسة بيان أهمية الاستفادة من الخطط الاستراتيجية في الحكومات المحلية، ودراسة حال الحكومات المحلية في ولاية فلوريدا.

كما تناولت دراسة (Ohsugi, 2009) التنظيم الإداري للحكومات المحلية في اليابان،حيث هدفت هذه الدراسة شرح التنظيم الإداري للحكومات المحلية في اليابان، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أنّ الحكومات المحلية ذات طابع تنفيذي وأنّ الاتجاهات الإصلاحية التي اعتمدتها الحكومات المحلية أثّرت بشكل كبير في الطابع التنظيمي الإداري للحكومات المحلية.

معظم الدراسات السابقة ركزت على الحوكمة بشكل عام، وعلى الأداء الإداري بشكل نسبي وركزت أيضا أغلب الدراسات السابقة على مبدأ واحد من مبادئ الحوكمة كالشفافية فحسب،أو المساءلة ليس إلا،

بينما ركزت هذه الدراسة على مبادئ الحوكمة مجتمعة وأثرها على الأداء وهي سيادة القانون، والشفافية والنزاهة، والمساءلة، والمشاركة، والإنصاف، والكفاءة والفاعلية، والاستدامة.

وبالتالي، وبناء على الدراسات السابقة،تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على أداء البلديات الفلسطينية.

تبين الحوكمة آلية عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية، مثل: كيفية تنظيم أمورها، وعمليات صنع القرار الخاصة بها، واستناداً لعدد من المصادر والممارسات الدولية والمحلية ، فإنّ"أداة تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة "تشمل على تسعة مبادئ وهي: سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والنزاهة، والإنصاف، والفاعلية، والكفاءة والاستدامة.

الشفافية والنزاهة

تعرّف الشفافية على أنّها حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، (نجم ،2017). وتعرف الشفافية أيضا بأنّها التدفق الحر للمعلومات وحرية تداولها دون حجب أو حظر (ساتي، 2021). وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ الشفافية والنزاهة على أداء البلديات الفلسطينية.

سيادة القانون

وتعني سيادة القانون أن يكون القانون هو المرجع الأساسي وسيادته على المجتمع دون استثناء، انطلاقا من مراعاة حقوق الإنسان بشكل أساسي. (نزار،2018) ويجب على هذه القوانين تأمين الجماعات المحلية الأكثر ضعفًا وحمايتها من الاستغلال والظلم (صاري وسعيداني،2018). وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية :

لا يوجد أثر لمبدأ سيادة القانون على أداء البلديات الفلسطينية.

المساءلة

وتعني وضع آليات تسمح بخضوع صانع القرار المحلي للمساءلة من طرف المواطن من أجل الوصول إلى قبول المواطن للقرارات التي يمارسها صانع القرار في إطار قواعد تستند إلى العدالة وسيادة القانون، (هشام، 2021). وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ المساءلة على أداء البلديات الفلسطينية.

المشاركة

تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين صانع القرار والجمهور، وتقوم على مشاركة الجماعة في عملية صنع القرار وتنفيذه. (بن حسين،2015). وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ المشاركة على أداء البلديات الفلسطينية.

الإنصاف

يجب أن تضمن الحوكمة الرشيدة للجميع أساسًا بأنهم شركاء وغير مهمشين، ويشير مصطلح الإنصاف إلى أنّ صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأنّ لهم حظ من المشاركة فيه، بما يحقق المساواة والعدالة بين الجميع. (ابو النصر، 2015) وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية.

الكفاءة والفعالية

تُعدّ الكفاءة والفعالية أحد الآليات الجوهرية التي تقوم عليها الحوكمة،والتي تنعكس بشكل مباشر على عملية صنع القرار، خاصة في مجال التشريع والتنفيذ والرقابة، فكلما ارتفع الأداء كانت السياسة المتخذة أكثر فعالية وجودة. (طيلب وكاس، 2021) وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ الكفاءة والفاعلية على أداء البلديات الفلسطينية.

الاستدامة

ويقصد بالاستدامة قدرة الدائرة الحكومية على التكيف مع التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك من خلال محاولة الوصول إلى توازن بين الأهداف المختلفة والمصالح القصيرة

والمتوسطة والطويلة الأجل، بهدف ضمان استدامة الموارد المالية والبشرية، وتحقيق التنمية الاجتماعية. (وزارة تطوير القطاع العام، 2017) وبالتالي، يمكن تطوير الفرضية الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر لمبدأ الاستدامة على أداء البلديات الفلسطينية.

نموذج الدراسة

من خلال مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة ،فإنّ هذه الدراسات استخدمت بشكل كبير في تعريف مشكلة الدراسة، وتحديد أهدافها وأهميتها، كما لعبت دورًا كبيرًا في تعريف متغيرات الدراسة ، كما تم استخدامها في مرحلة إعداد الاستبانة البحثية الخاصة بالدراسة. تتقاطع هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في أهميه تطبيق معايير الحكم الرشيد، وتركز هذه الدراسة أيضًا على الحوكمة كمفهوم حديث، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة ، وأيضا تتشابه في أغلبها على تناول موضوع الحوكمة كمتغير مستقل حيث أشارت غالبية الدراسات أن مدى التزام المؤسسات بقواعد الحوكمة وربط العلاقة بين مبادئ الحوكمة والأداء يؤثر إيجابيا على أدائها.يوضح الشكل رقم 1 نموج الدراسة والعلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالحوكمة والمتغير التابع المتمثل بأداء البلديات.

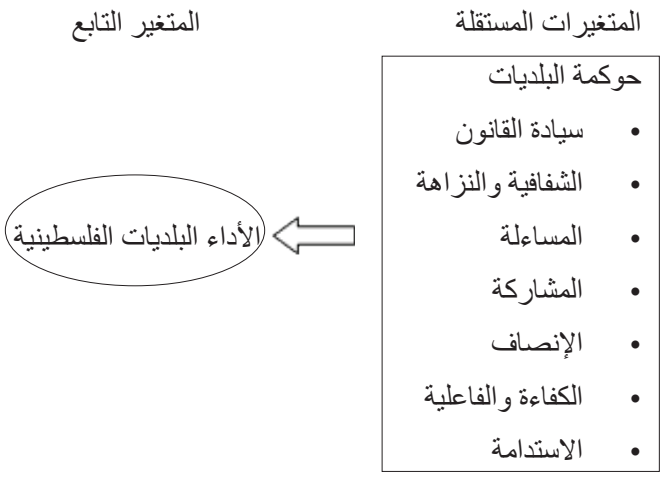

الشكل (1) نموذج الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة

منهجية الدراسة

تمت هذه الدراسة حسب المنهج الوصفي لملاءمته لأغراض الدراسة ، ويهتم هذا المنهج بالظاهرة المراد دراستها كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى من خلال استخلاص النتائج من عينة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وتمّ تجميع البيانات عن طريق استبانة خاصة بالدراسة، والتي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة لتتناسب مع أسئلة وفرضيات الدراسة وأهدافها.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع البلديات في فلسطين، حيث بلغ عددها 159 بلدية منها 134 في الضفة الغربية و25 في قطاع غزة. أما عينة الدراسة، فقد تكوّنت من عدد من بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة التي توفرت الإمكانية للتواصل معها والبالغ عددها 116 بلدية. وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) التي تحتوي على مقاييس المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة لاختبارالفرضيات. حيث بلغ عدد الاستبانات الكلية التي تم توزيعها (116) استبانة، بينما بلغت عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (97) استبانة، مما يعني أنّ نسبة الاسترداد قد بلغت (83%) من الاستبانات الموزّعة على عينة الدراسة.

أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسه، وشملت مجالين مختلفين، تضمن المجال الأول والمتعلق بتطبيق معايير الحوكمة في البلديات الفلسطينية سبعة محاور رئيسة (مبدأ سيادة القانون، ومبدأ الشفافية والنزاهة، ومبدأ المساءلة، ومبدأ المشاركة، ومبدأ الإنصاف، ومبدأ الكفاءة والفاعلية، ومبدأ الاستدامة)، وتطرق المجال الثاني إلى مقياس الأداء في البلديات الفلسطينية، وقد تم تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وتطويرها لجمع البيانات لقياس متغيرات الدراسة وفقَ خطوتين حيث تم في الخطوة الأولى مراجعة الأدب النظري المتعلق بمبادئ الحوكمة وقوانين البلديات المعمول بها في فلسطين، وما يتعلق بفحص أداء البلديات وأثر تطبيق الحوكمة عليها. وفي الخطوة الثانية تمت مراجعة الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الدراسة أو مواضيع مشابهة لها.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين رئيسين: الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن الموظفين العاملين في البلديات الفلسطينية، واشتملت على الجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخبرة. الجزء الثاني: واشتمل على (80) فقرة موزعة على مجالين رئيسين في الاستبانة، حسب مقياس ليكرث الخماسي، الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وُتعطى (5) درجات ثم(موافق)وتعطى (4) درجات ثم(محايد)

وتعطى (3) درجات ثم (معارض) وتعطى درجتين، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة.

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الشؤون الضريبية والمحاسبية والاقتصادية،وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقدر المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، إلى أن حصلت أداة الدراسة على صورتها النهائية، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وقد تراوحت معاملات الثبات لمجالات الدراسة الرئيسة ومحاورها بين (0.702 - 0.945)، وبلغ الثبات الكلي لها (0.972)، وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

مناقشة نتائج الدراسة

أوضحت النتائج المتعلقة بالدراسة أنّ درجة الاتجاهات الكلية لإجابات عينة الدراسة المتمثلة بالموظفين العاملين في البلديات الفلسطينية قد أتت بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (.520) للدرجة الكلية لمجالات الدراسة، وهذا دليل على أنّ درجة الاتجاهات كانت كبيرة جداً لجميع مجالات الدراسة. وتُعزى هذه النتيجة المرتفعة إلى اهتمام العاملين في البلديات الفلسطينية بأهمية مبادئ الحوكمة وفوائدها الكبيرة .

كما تم تحليل مجالات الدراسة حيث بينت النتائج أنّ درجات المجالات تراوحت ما بين الكبيرة جدًا والكبيرة، حيث حصل المجال الأول المتعلق بمبادئ الحوكمة على نسبة 80%، وتُعزى هذه النسبة المرتفعة إلى ارتفاع مدى اهتمام عينة الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المختلفة ضمن أعمالها في البلديات الفلسطينية. ويعود ذلك إلى شعورهم بالمسؤولية الكبيرة في تطوير أداء البلديات وأعمالها المختلفة. وبالتالي،إداركهم أهمية تطبيق مبادئ حوكمة البلديات ضمن نطاق عمل البلديات الفلسطينية جميعها، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ مبدأ المشاركة الأعلى في التأثير على أداء البلديات الفلسطينية بنسبة مئوية وصل إلى (83.4%)، ثم أثر مبدأ المساءلة بنسبة (82.4%)، ثم أثر مبدأ سيادة القانون بنسبة (81.2%)، تلاه أثر مبدأ الشفافية والنزاهة بنسبة (80.6%)، والتي حصلت جميعها على درجة موافقة كبيرة جدا، ثم جاء أثر مبدأ الإنصاف بنسبة مئوية (78.8%)، ثم مبدأ الاستدامة بنسبة (77.4%)، وأقلها كان لأثر مبدأ الكفاءة والفاعلية بنسبة (76%). وبالتالي، يتبين لنا أهمية جميع محاور الحوكمة التي شملتها الدراسة. ويوضح الجدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات الدراسة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات الفلسطينية مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب المتوسط الحسابي.

جدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمجالات الدراسة.

رقم المجال	ترتيبها	المحور	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	مبدأ سيادة القانون	4.06	81.2	كبيرة جدا
2	4	مبدأ الشفافية والنزاهة	4.03	80.6	كبيرة جدا
3	2	مبدأ المساءلة	4.12	82.4	كبيرة جدا
4	1	مبدأ المشاركة	4.17	83.4	كبيرة جدا
5	5	مبدأ الإنصاف	3.94	78.8	كبيرة
6	7	مبدأ الكفاءة والفاعلية	3.80	76	كبيرة
7	6	مبدا الاستدامة	3.87	77.4	كبيرة
المجال الأول		درجة تطبيق معايير حوكمة البلديات	4.00	80	كبيرة جدا
المجال الثاني		درجة الأداء في البلديات الفلسطينية	3.95	79.2	كبيرة
		الدرجة الكلية	4.00	80	كبيرة جدا

أمّا فيما يتعلق بنتائج الدراسة بخصوص المجال الثاني من مجالات الدراسة المتعلق بدرجة الأداء في البلديات الفلسطينية يتضح من جدول رقم (1) أنّه حصل على نسبة 79.2%، تُعزى هذه النسبة الكبيرة إلى مدى اهتمام الموظفين العاملين في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وفي الحقيقة، لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات محاور الحوكمة في تأثيرها على أداء البلديات الفلسطينية إذا اعتمدنا على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية وللمجالات فحسب، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات مقياس المجالات المذكورة جميعها، والدرجة الكلية بشكل دقيق اعتمادًا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test) لعينة الدراسة؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنّها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة. وعليه، تمَّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (3)، والجدول رقم 2 يبيّن

نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات الدراسة المتعلقة بدراسة أثر مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات الفلسطينية.

جدول (2) نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس مجالات الدراسة

الرقم	المجالات	العينة		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
1	مبدأ سيادة القانون	4.06	0.398	100.562	96	*0.000
2	مبدأ الشفافية والنزاهة	4.03	0.469	84.549	96	*0.000
3	مبدأ المساءلة	4.12	0.446	90.984	96	*0.000
4	مبدأ المشاركة	4.17	0.463	88.809	96	*0.000
5	مبدأ الإنصاف	3.94	0.674	57.573	96	*0.000
6	مبدأ الكفاءة والفاعلية	3.80	0.594	62.985	96	*0.000
7	مبدأ الاستدامة	3.87	0.734	51.944	96	*0.000

* دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة اختبار (3)

يتضح من نتائج الجدول (2) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط العيّنة لمحاور مجال مبادئ حوكمة البلديات والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أنَّ مبادئ الحوكمة وأثرها على زيادة أداء البلديات الفلسطينية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من المبحوثين كانت مرتفعة وبشكلٍ دالٍ إحصائيًا من المستوى المتوسط، وهذا يعبّر عن أهمية أو قيمة مبادئ الحوكمة وأثرها على زيادة أداء البلديات الفلسطينية من وجهة نظر عينة الدراسة والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة العواملة والحنيطي (1995) التي أوضحت ضرورة التزام البلديات بمعايير الأداء والالتزام بالقوانين والأنظمة لتطبيق مبادئ الحوكمة الصحيحة. بينما تختلف نتائج الدراسة مع نتائج دراسة هادي وكريم (2017) التي أشارت إلى عدم وجود برنامج تدقيق لتقويم أداء المؤسسات البلدية، ودراسة الداعور (2008) التي أشارت إلى أنّ مستوى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية كان متوسطًا.

أمّا فيما يتعلق بنتائج اختبار فرضيات الدراسة، فقدتم استخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مبدأ الحوكمة) والمتغير التابع (أداء البلديات الفلسطينية)، وأشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى أنّ تحليل الانحدار لكافة البلديات الفلسطينية اقتدر أن يعلل ما نسبته (77.9%) من تأثيرات مبادئ الحوكمة على أداء البلديات الفلسطينية وتُعزى النسبة المتبقية لعوامل أخرى حيث بلغت قيمة معامل التفسير (R Square) 0.779 كما وقد بلغت قيمة معامل التفسيرالمعدل (Adjusted R Square) 0.762 والتي تعني أنّ المتغير المستقل (مبادئ الحوكمة) يفسر ما نسبته 76.2% من التغير الحقيقي في المتغير التابع (أداء البلديات).

وأشارت النتائج الواردة في الجدول رقم(3) إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ سيادة القانون على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويُعزى ذلك إلى أنّ العاملين في البلديات الفلسطينية لا يلتزمون بصورة واضحة في تطبيق جميع القوانين والالتزام بها، مما ينعكس سلبيًا على أداء البلديات الفلسطينية .

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Regression Multiple) لاختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وبيانات أداء البلديات الفلسطينية

الرقم	المجال	الخطأ المعياري	معامل الارتباط	قيمة ت	مستوى الدلالة	VIF
1	مبدأ سيادة القانون	0.112	0.039	0.514	0.608	0.112
2	الشفافية والنزاهة	0.101	0.013	-0.159	0.874	0.101
3	المساءلة	0.132	0.213	2.125	*0.036	0.132
4	المشاركة	0.115	0.077	0.848	0.399	0.115
5	الإنصاف	0.087	0.066	0.662	0.510	0.087
6	الكفاءة والفاعلية	0.084	0.311	3.647	*0.000	0.084
7	الاستدامة	0.077	0.293	3.057	*0.003	0.077

* (دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، الثابت (0.088-)).

وأشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ الشفافية والنزاهة على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويُعزى ذلك إلى عدم التزام إدارة البلديات والعاملين بها بتقديم جميع خدماتها بكل شفافية ونزاهة لجميع المواطنين على حد سواء.

وبخصوص مبدأ المساءلة، أشارت النتائج الواردة في الجدول

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

رقم (3) إلى وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ المساءلة على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى المسؤولية لدى العاملين في البلديات الفلسطينية، فيقوم كل منهم بعمله على أفضل صورة في محاولة للالتزام بمسؤولياته الوظيفية اما فيما يتعلق بمبدأ المشاركة، أشارت النتائج الواردة في الجدول (3) إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ المشاركة على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويعزو الباحثان ذلك إلى تدني نسبة المشاركة في البلديات الفلسطينية التي ما زالت سائدة بشكل ملحوظ. وذلك يتطلب قيام البلديات بتنفيذ برامج تدريبية يشارك العاملين فيها في تؤهلهم للتعامل مع الجمهور الخارجي.

بالنسبة لمبدأ الإنصاف، أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويُعزى ذلك إلى عدم اهتمام إدارة البلديات العاملين فيها بتقديم الخدمات بصورة متساوية لجميع المواطنين، حيث إنّ مبدأ المساواة والعدالة بين العاملين الذي يجب أن تعتمد عليه البلديات يزيد من ثقتهم ويساعدهم على تقديم الخدمات بصورة أفضل.

بخصوص بمبدأ الكفاءة والفاعلية، أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى وجود أثر دال إحصائيًا بمبدأ الكفاءة والفاعلية على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05) ويُعزى ذلك إلى امتلاك البلديات الفلسطينية معايير خاصة بقياس تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين حيث تتبع نظام فعال لتحصين مستحقاتها وديونها مما يزيد من كفاءة أعمالها وفعاليتها.

فيما يتعلق بمبدأ الاستدامة، أشارت النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى وجود أثر دال إحصائيًا لمبدأ الاستدامة على أداء البلديات الفلسطينية عند مستوى دلالة (0.05). ويُعزى ذلك إلى اعتمادها على وضع خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات التي تقدمها للجمهور، مما يساعد هذه البلديات في تحقيق أهدافها في خدمة الأجيال القادمة ومواكبة التطور في أعمالها وأنشطتها.

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة باعتماد نظام الحوكمة كمنهج في الإدارة السليمة للبلديات والعمل على ترسيخ سيادة القانون لما لها أثر في ضبط عمل البلديات وانعكاس ذلك على الأداء. كما توصي الدراسة بأن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام البلديات بقواعد الحوكمة ومبادئها. كما يجب على مجلس إدارة البلديات في إطار تبني مفهوم الحوكمة توفير قنوات متعددة للإفصاح عن المعلومات، وعن الخطط المستقبلية للبلديات ما يسمح لجميع الأطراف أصحاب المصلحة للوصول إليها بالوقت المناسب دون قيود.

يتضح من الجدول (4) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الأول المتعلق بأثر تطبيق مبدأ سيادة القانون على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (4.43 - 2.44)، واشتملت على (10) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة "يلتزم المجلس البلدي في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.43) وبنسبة مئوية (88.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، وفقرة "تتقيد البلدية بنظام مكتوب فيما يخص العطاءات والمشتريات" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.38) وبنسبة مئوية (87.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "تلتزم البلدية بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون الهيئات المحلية الفلسطينية في عملها" بمتوسط حسابي (4.36) وبنسبة مئوية (87.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، واشتمل المحور على فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها كبيرة وهي الفقرة التي نصت على "ترتبط المكافأة والترقيات في البلدية بنتائج تقييمها للموظفين" بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وبنسبة مئوية (72.2%) وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة "يتم استخدام ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.44) وبنسبة مئوية بلغت (48.8%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لأثر تطبيق مبدأ سيادة القانون (4.06) وبنسبة مئوية بلغت (81.2%)، وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة جدا على فقرات المحور الأول أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ سيادة القانون على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول (5) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة الثاني المتعلق بأثر تطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (4.42 - 3.57)، واشتملت على (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة "إنّ تطبيق مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات والإفصاح عنها يؤدي إلى تحسين الإنتاجية لدى الموظف" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.42) وبنسبة مئوية (88.4%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وفقرة "يوجد للبلدية صفحة إلكترونية، عن نشاطات البلدية، منشورة على الإنترنت" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.33) وبنسبة مئوية (86.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "يقوم قسم خدمات الجمهور في البلدية بمتابعة شكاوى المواطنين بحيادية تامة" بمتوسط حسابي (4.06) وبنسبة مئوية (81.8%) وبدرجة موافقة كبيرة، كما واشتمل المحور على (5)

فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، وكانت أعلى فقرة ضمنها قد نصت على " بينما جاءت الفقرة "تراعي التشريعات الضرائبية مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية لضمان الحيادية والنزاهة بالعمل" تفصح البلدية عن خططها فيما يتعلق بالمشاريع المنوي القيام بها" بمتوسط حسابي (3.99) وبنسبة مئوية (79.8%)، بينما جاءت الفقرة " تدرب البلدية موظفيها على مضمون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل البلدية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.57) وبنسبة مئوية بلغت (71.4%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر تطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة (4.03) وبنسبة مئوية بلغت (80.6%)، وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة جدًا على فقرات المحور الثاني؛ أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

جدول (4) نتائج محور مبدأ سيادة القانون

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	تلتزم البلدية بالأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون الهيئات المحلية الفلسطينية في عملها	4.36	87.2	كبيرة جدا
2	5	تلتزم البلدية وفق مرجعية عمل قانونية في تقديمها لخدماتها للمواطنين	4.31	86.2	كبيرة جدا
3	11	ترتبط المكافأة والترقيات في البلدية بنتائج تقييمها للموظفين	3.61	72.2	كبيرة
4	1	يلتزم المجلس البلدي في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته	4.43	88.6	كبيرة جدا
5	8	يتم احترام أوقات العمل من طرف المسؤولين والموظفين في البلدية كافة	4.14	82.8	كبيرة جدا
6	2	تتقيد البلدية بنظام مكتوب فيما يخص العطاءات والمشتريات	4.38	87.6	كبيرة جدا
7	10	يتم وضع جدول أعمال مسبق للاجتماعات	4.08	81.6	كبيرة جدا
8	12	يتم استخدام ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية	2.44	48.8	قليلة
9	9	يتوفر في البلدية صندوق للشكاوى ويتم استقبالها أيضا عبر وسائل التواصل المختلفة	4.13	82.6	كبيرة جدا
10	6	تلتزم البلدية بتقديم الخدمات استنادا إلى الأنظمة والتعليمات المصادق عليها	4.27	85.4	كبيرة جدا
11	4	يؤدي التزام البلدية بتقديم الخدمات استنادا إلى الأنظمة والتعليمات والإجراءات المصادق عليها إلى تعزيز ثقة متلقي الخدمة والجهات المنتفعة بها	4.34	86.8	كبيرة جدا
12	7	القوانين التي يتم إصدارها من قبل البلدية يتم المصادقة عليها من قبل وزارة الحكم المحلي	4.26	85.2	كبيرة جدا
		الدرجة الكلية للمجال الأول	4.06	81.2	كبيرة جدا

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

جدول (5) نتائج محور مبدأ الشفافية والنزاهة

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	9	تنشر البلدية قراراتها بالوسائل الإعلامية المتاحة في المجتمع المحلي	3.80	76	كبيرة
2	10	تدرب البلدية موظفيها على مضمون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بعمل البلدية	3.57	71.4	كبيرة
3	2	يوجد للبلدية صفحة إلكترونية، عن نشاطات البلدية، منشورة على الإنترنت	4.33	86.6	كبيرة جدا
4	6	تفصح البلدية عن خططها فيما يتعلق بالمشاريع المنوي القيام بها	3.99	79.8	كبيرة
5	3	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها للعاملين المطبقة عليهم	4.09	81.8	كبيرة جدا
6	7	ضعف المعرفة لدى بعض الإداريين يضعف الشفافية بسبب إعطائهم إجابات غير دقيقة	3.97	79.4	كبيرة
7	5	يعتبر عدم وجود شفافية في المعلومات التي يتم تقديمها من قبل البلدية من أهم أسباب ضعف الأداء	4.04	80.8	كبيرة جدا
8	3	يقوم قسم خدمات الجمهور في البلدية بمتابعة شكاوى المواطنين بحيادية تامة	4.09	81.8	كبيرة جدا
9	4	يقوم قسم خدمات الجمهور في البلدية بالرد على الشكاوى التي تصل إليهم	4.06	81.2	كبيرة جدا
10	1	إنّ تطبيق مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات والإفصاح عنها يؤدي إلى تحسين الإنتاجية لدى الموظف	4.42	88.4	كبيرة جدا
11	8	يتم نشر موازنة البلدية في وسائل الإعلام ليطلع عليها جميع المواطنين والموظفين	3.93	78.6	كبيرة
		الدرجة الكلية للمحور الثاني	4.03	80.6	كبيره جدا

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (6) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الثالث المتعلق بأثر تطبيق مبدأ المساءلة على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (4.49 - 3.48)، واشتملت على (7) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة "للبلدية هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل وزارة الحكم المحلي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.49) وبنسبة مئوية (89.8%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "إنّ تعزيز مبدأ المساءلة وتطبيقه يعزز الشعور بالرضا لدى الموظف" بمتوسط حسابي قدره (4.48) وبنسبة مئوية (89.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة "إنّ تعزيز مبدأ المساءلة وتطبيقه يعزز ثقة متلقي الخدمة والجهات المنتفعة بالبلدية" بمتوسط حسابي (4.45) وبنسبة مئوية (89%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، واشتمل المحور على (5) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، حيث جاءت الفقرة "وضوح خطوط السلطة والمسؤولية والصلاحيات لكل مدير أو مسؤول" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وبنسبة مئوية (79.6%) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "يوجد في البلدية وصف كامل ومحدد لكل وظيفة" بمتوسط حسابي (3.90) ونسبة مئوية (78%)، بينما جاءت الفقرة "تتناسب الجزاءات مع حجم المخالفة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.48) وبنسبة مئوية بلغت (69.6%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر تطبيق مبدأ المساءلة على أداء البلديات الفلسطينية (4.12) وبنسبة مئوية بلغت (82.4%)، وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة جدًا على فقرات المجال الثالث أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ المساءلة على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول (7) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الرابع المتعلق بأثر مبدأ المشاركة على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (4.38 - 3.90)، واشتملت على (10) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة " إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يعزز من الانتماء الوظيفي لدى الموظف" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.38) وبنسبة مئوية (87.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة " إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يعزز الشعور بالرضا لدى الموظف" بمتوسط حسابي (4.33) وبنسبة مئوية (86.6%)، تلاها الفقرة " مشاركة العاملين من مختلف المستويات الإدارية في الاجتماعات يمكن من تحقيق مبدأ المشاركة بشكل حقيقي" بمتوسط حسابي (4.31) وبنسبة مئوية (86.2%)، واشتمل المحور على فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، والتي نصت على "يشارك رؤساء الأقسام في إعداد موازنة البلدية ورسم سياسات العمل وخططه في البلدية" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبنسبة مئوية (78%) وبدرجة موافقة كبيرة، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر تطبيق مبدأ المشاركة على أداء البلديات الفلسطينية (4.17) وبنسبة مئوية بلغت (83.4%)، وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة على فقرات المحور الرابع أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ المشاركة على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول (8) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة الخامس المتعلق بأثر مبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (4.25 - 3.68)، واشتملت على (3) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة "المساواة والعدالة بين العاملين يزيد من ثقتهم وضمان حقوقهم" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.25) وبنسبة مئوية (85%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "يتم التأكد من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بموضوعية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.13) وبنسبة مئوية (82.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "تقوم البلدية بتنظيم تقديم خدماتها بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة وفقًا للعدالة الاجتماعية" بمتوسط حسابي (4.02) وبنسبة مئوية (80.4%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، كما اشتمل المحور على (5) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، وكانت الأعلى من بينها للفقرة التي نصت على "توضح أنظمة البلدية وتعليماتها مهام كل موظف وواجباته " بمتوسط حسابي (3.96) وبنسبة مئوية بلغت (79.2%)، وجاءت الفقرة "تطبق البلدية قانون تنظيم الإدارات بشكل كامل ودقيق" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.68) وبنسبة مئوية بلغت (73.6%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر مبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية (3.94) وبنسبة مئوية بلغت (78.8%)، وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة على فقرات المحور الخامس أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإنصاف على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

جدول (6) نتائج محور مبدأ المساءلة

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	8	وضوح خطوط السلطة والمسؤولية والصلاحيات لكل مدير أو مسؤول	3.98	79.6	كبيرة
2	5	تلتزم البلدية بتقديم بيانات الذمة المالية الخاصة بها للجهات الرقابية	4.33	86.6	كبيرة جدا
3	9	يوجد في البلدية وصف كامل ومحدد لكل وظيفة	3.90	78	كبيرة
4	10	يوجد في البلدية دائرة مختصة بالتدقيق الإداري والمالي على أعمال البلدية تتمتع بالمهنية والاستقلالية	3.87	77.4	كبيرة
5	11	يوجد في البلدية معايير محددة للثواب والعقاب	3.51	70.2	كبيرة
6	12	تتناسب الجزاءات مع حجم المخالفة	3.48	69.6	كبيرة
7	6	يؤدي تطبيق القوانين والأنظمة إلى حفظ حقوق جميع العاملين	4.31	86.2	كبيرة جدا
8	1	للبلدية هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل وزارة الحكم المحلي	4.49	89.8	كبيرة جدا
9	7	تلتزم البلدية بتقديم معلومات مفصلة وواضحة عن أي استفسار موجه لها	4.19	83.8	كبيرة جدا
10	3	إنّ تعزيز مبدأ المساءلة وتطبيقه يعزز ثقة متلقي الخدمة والجهات المنتفعة بالبلدية	4.45	89	كبيرة جدا
11	2	إنّ تعزيز مبدأ المساءلة وتطبيقه يعزز الشعور بالرضا لدى الموظف	4.48	89.6	كبيرة جدا
12	4	إنّ تعزيز مبدأ المساءلة وتطبيقه يعزز الانتماء الوظيفي لدى الموظف	4.43	88.6	كبيرة جدا
		الدرجة الكلية المحور الثالث	4.12	82.4	كبيرة جدا

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

جدول (7) نتائج محور مبدأ المشاركه

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	7	يتبنى رئيس المجلس البلدي سياسة الباب المفتوح مع المواطنين	4.13	82.6	كبيرة جدا
2	9	يعرض المجلس البلدي إنجازاته أمام مؤسسات المجتمع المحلي	4.08	81.6	كبيرة جدا
3	8	يتبع المجلس البلدي مع البلديات الأخرى سياسة التعاون	4.10	82	كبيرة جدا
4	6	يسعى المجلس البلدي للحصول على رضا الجمهور	4.16	83.2	كبيرة جدا
5	3	مشاركة العاملين من مختلف المستويات الإدارية في الاجتماعات يمكن من تحقيق مبدأ المشاركة بشكل حقيقي	4.31	86.2	كبيرة جدا
6	10	يشارك مديرو الدوائر في تحديد الاحتياجات الوظيفية من مؤهلات وبرامج تدريبية وعاملين	4.02	80.4	كبيرة جدا
7	5	إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يعزز من ثقة متلقي الخدمة والجهات المنتفعة	4.20	84	كبيرة جدا
8	4	إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يحسن من الإنتاجية لدى الموظف	4.30	86	كبيرة جدا
9	2	إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يعزز الشعور بالرضا لدى الموظف	4.33	86.6	كبيرة جدا
10	1	إشراك المديرين والموظفين في رسم السياسات واتخاذ القرارات يعزز من الانتماء الوظيفي لدى الموظف	4.38	87.6	كبيرة جدا
11	11	يشارك رؤساء الأقسام في إعداد موازنة البلدية ورسم سياسات العمل وخططه في البلدية	3.90	78	كبيرة
		الدرجة الكلية للمحور الرابع	4.17	83.4	كبيرة جدا

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

pISSN: 1684-0615 / eISSN: 2616-2814 AJRS

جدول (8) نتائج محور مبدأ الإنصاف

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	3	تقوم البلدية بتنظيم تقديم خدماتها بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة وفقًا للعدالة الاجتماعية	4.02	80.4	كبيرة جدا
2	6	يتم منح المواطنين كافة فرصًا متساوية للحصول على الخدمات العامة	3.84	76.8	كبيرة
3	8	تطبق البلدية قانون تنظيم الإدارات بشكل كامل ودقيق	3.68	73.6	كبيرة
4	4	توضح أنظمة البلدية وتعليماتها مهام كل موظف وواجباته	3.96	79.2	كبيرة
5	5	يستطيع الموظف المطالبة بحقوقه في أي وقت لأنّه مدعوم بأنظمة وقوانين عادلة	3.88	77.6	كبيرة
6	7	تطبق الأنظمة والتعليمات على جميع المواطنين دون تمييز	3.77	75.4	كبيرة
7	1	المساواة والعدالة بين العاملين يزيد من ثقتهم وضمان حقوقهم	4.25	85	كبيرة جدا
8	2	يتم التأكد من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بموضوعية	4.13	82.6	كبيرة جدا
		الدرجة الكلية للمحور الخامس	3.94	78.8	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

جدول (9) نتائج محور مبدأ الكفاءة والفعالية

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	تمتلك البلدية معايير لقياس تكلفة الخدمات المقدمة إلى المواطن	3.95	79	كبيرة
2	5	تتبع البلدية نظام فاعل لتحصيل ديونها المترتبة على المواطنين	3.72	74.4	كبيرة
3	2	توظف البلدية الأنظمة والتعليمات بما يحقق فاعلية البلدية	3.92	78.4	كبيرة
4	4	وجود مشكلات مستعجلة بشكل دائم يؤدي إلى معالجتها دون دراسة شاملة	3.79	75.8	كبيرة
5	3	يتم استخدام الموارد البشرية والمالية بكفاءة وفاعلية	3.86	77.2	كبيرة
6	6	تعمل البلدية على استقطاب موظفين من أصحاب الكفاءات المميزة	3.55	71	كبيرة
		الدرجة الكلية للمحور السادس	3.80	76	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

جدول (10) نتائج محور مبدأ الاستدامة

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	4	لدى المجلس البلدي خطط بعيدة المدى ونظم مراقبة ومتابعة لتطوير الخدمات وتحسين أداء البلدية	3.78	75.6	كبيرة
2	5	لدى المجلس البلدي خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين	3.76	75.2	كبيرة
3	2	يؤمن المجلس البلدي بأنّ هدفه خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فحسب	3.89	77.8	كبيرة
4	1	لدى المجلس البلدي خطة لتطوير علاقته مع الجهات الممولة والمانحة له	4.00	80	كبيرة جدا
5	2	تتبنى الإدارة العامة خططًا تنفيذية لتحقيق الأهداف	3.89	77.8	كبيرة
6	3	توفر الإدارة العليا الموارد اللازمة كافة لتحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية	3.88	77.6	كبيرة
7	2	تقوم الإدارة العليا بمتابعة تنفيذ الخطط التنفيذية وتطويرها لضمان انسجامها مع الأهداف الموضوعة	3.89	77.8	كبيرة
			3.87	77.4	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من الجدول (9) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة السادس المتعلق بأثر تطبيق مبدأ الكفاءة والفاعلية على أداء البلديات الفلسطينية قد تراوحت ما بين (3.95 - 3.55)، وكانت درجة الموافقة على جميع الفقرات التي شملها المحور كبيرة، حيث جاءت فقرة "تمتلك البلدية معايير لقياس تكلفة الخدمات المقدمة إلى المواطن" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.95) وبنسبة مئوية (79%) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "توظف البلدية الأنظمة والتعليمات بما يحقق فاعلية البلدية" بمتوسط حسابي (3.92) وبنسبة مئوية (78.4%)، بينما جاءت الفقرة "تعمل البلدية على استقطاب موظفين من أصحاب الكفاءات المميزة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.55) وبنسبة مئوية بلغت (71%) وبدرجة موافقة كبيرة، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال أثر تطبيق مبدأ الكفاءة والفاعلية (3.80) وبنسبة مئوية بلغت (76%)، وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة على فقرات المحور السادس أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ الكفاءة والفاعلية على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول (10) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة السابع المتعلق بأثر تطبيق مبدأ الاستدامة قد تراوحت ما بين (3.76 - 4.00)، واشتملت على فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، حيث جاءت فقرة "لدى المجلس البلدي خطة لتطوير علاقته مع الجهات الممولة والمانحة له" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.00) وبنسبة مئوية (80%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، بينما اشتمل المحور على (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، وكانت الأعلى من بينها للفقرات " تقوم الإدارة العليا بمتابعة تنفيذ الخطط التنفيذية وتطويرها لضمان انسجامها مع الأهداف الموضوعة " و " تتبنى الإدارة العامة خططًا تنفيذية لتحقيق الأهداف " و " يؤمن المجلس البلدي بأنّ هدفه خدمة الأجيال القادمة وليس المواطنين الحاليين فحسب " بمتوسط حسابي (3.89) وبنسبة مئوية (77.8%)، تلاها الفقرة " توفر الإدارة العليا الموارد اللازمة كافة لتحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية. " بمتوسط حسابي (3.88) ونسبة مئوية (77.6%)، بينما جاءت الفقرة "لدى المجلس البلدي خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.76) وبنسبة مئوية بلغت (75.2%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال أثر تطبيق مبدأ الاستدامة على أداء البلديات الفلسطينية (3.87) وبنسبة مئوية بلغت (77.4%)، وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة على فقرات المحور السابع أي يوجد أثر لتطبيق مبدأ الاستدامة على أداء البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول (11) أنّ المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الدراسة الثاني المتعلق بمقياس الأداء في البلديات الفلسطينية والتي قد تراوحت ما بين (4.08 - 3.58)، واشتملت على (7) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة جدًا، تلاها الفقرتين "يقوم موظفو البلدية باستغلال الموارد التي توفرها البلدية بشكل كفؤ وفعال" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.08) وبنسبة مئوية (81.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، تلاها الفقرة "يلتزم العاملون في البلدية بالمحافظة على ممتلكاتها والأجهزة والمعدات المستخدمة في العمل" و "تقدم البلدية خدماتها وبرامجها الاجتماعية والثقافية والإنسانية للمجتمع دون تمييز أو تحيز" بمتوسط حسابي (4.07) وبنسبة مئوية (81.4%)، تلاها الفقرة " يسعى موظفو البلدية إلى تخطي العقبات التي تواجههم بهدف الوصول إلى نتائج متميزة" بمتوسط حسابي (4.03) وبنسبة مئوية (80.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جدًا، كما واشتمل المحور على (6) فقرات كانت درجة الموافقة عليها كبيرة، حيث جاءت الفقرة "يلتزم موظفو البلدية في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ضمن الوقت المحدد" الأعلى بينها بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وبنسبة مئوية (79.8%) وبدرجة موافقة كبيرة، تلاها الفقرة "يلتزم موظفو البلدية بكفاءة العمل ضمن ساعات العمل المحددة رسميًا " بمتوسط حسابي (3.96) ونسبة مئوية (79.2%)، بينما جاءت الفقرة "هناك رضا من قبل المجتمع بالخدمات التي تقدمها البلدية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58) وبنسبة مئوية بلغت (71.6%)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الأداء في البلديات الفلسطينية (3.95) وبنسبة مئوية بلغت (79%)، وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أنّ نسبة الموافقة كانت كبيرة على فقرات المجال الثاني أي ارتفاع مقياس الأداء في البلديات الفلسطينية اعتمادًا على وجهة نظر العينة الذين شملتهم الدراسة.

جدول (11) نتائج محور مستوى الأداء في البلديات

رقم الفقرات	ترتيبها	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	4	تنجز البلدية أعمالها وأنشطتها بأعلى مستوى من الكفاءة	4.00	80	كبيرة جدا
2	2	تقدم البلدية خدماتها وبرامجها الاجتماعية والثقافية والإنسانية للمجتمع دون تمييز أو تحيز	4.07	81.4	كبيرة جدا
3	9	هناك رضا من قبل المجتمع بالخدمات التي تقدمها البلدية	3.58	71.6	كبيرة
4	5	يلتزم موظفو البلدية في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ضمن الوقت المحدد	3.99	79.8	كبيرة
5	4	يلتزم موظفو البلدية في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم بالدقة اللازمة ووفقا لمعايير العمل المحددة	4.00	80	كبيرة جدا
6	7	يلتزم موظفو البلدية بإدارة وقت العمل بشكل يضمن استغلاله بشكل كفؤ	3.90	78	كبيرة
7	3	يسعى موظفو البلدية إلى تخطي العقبات التي تواجههم بهدف الوصول إلى نتائج متميزة	4.03	80.6	كبيرة جدا
8	1	يقوم موظفو البلدية باستغلال الموارد التي توفرها البلدية بشكل كفؤ وفعال	4.08	81.6	كبيرة جدا
9	7	يقدم الموظف خططًا ونشاطات من شأنها تطوير مستوى إنتاجية البلدية	3.90	78	كبيرة
10	6	يلتزم موظفو البلدية بكفاءة العمل ضمن ساعات العمل المحددة رسميًا	3.96	79.2	كبيرة
11	2	يلتزم العاملون في البلدية بالمحافظة على ممتلكاتها والأجهزة والمعدات المستخدمة في العمل	4.07	81.4	كبيرة جدا
12	4	يلتزم العاملون في البلدية بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالبلدية ومتلقي خدماتها	4.00	80	كبيرة جدا
13	8	يتجنب المسؤولون في البلدية استغلال صلاحياتهم وسلطاتهم الممنوحة لهم لأغراض شخصية	3.76	75.2	كبيرة
		الدرجة الكلية للمجال الثاني	3.95	79	كبيرة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

الخاتمة

إنّ تجربة الحوكمة في البلديات الفلسطينية ناشئة، لذلك هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على البلديات في فلسطين، وفحص أثر كل من مبدأ (الشفافية والنزاهة،وسيادة القانون،والمسائلة ، والمشاركة ، والإنصاف ، والكفاءة والفعالية ، والاستدامة) ، على أداء البلديات في فلسطين، وافترضت الدراسة أنّ تطبيق الحوكمة بمبادئها سوف يسهمُ وبشكل كبير في تحسين أداء البلديات، وجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهمية تطبيق الحوكمة ومساهمتها في تحسين أداء البلديات. ولإتمام هذه الدراسة، تم بتوزيع استبانة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ، حيث أوضحت النتائج المتعلقة بالدراسة من خلال تحليل البيانات أنّ درجة الاتجاهات الكلية لإجابات عينة الدراسة المتمثلة بالموظفين العاملين في البلديات الفلسطينية كانت كبيرة جدًا لجميع مجالات الدراسة ، كما تقدم البلدية خدماتها وبرامجها دون تميز أو تحيّز وتقوم بإنجاز أعمالها بأعلى مستوى من الكفاءة والدقة اللازمة.وإشارت النتائج الواردة أيضا في هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر إحصائي بين مبدأ سيادة القانون وأداء البلديات الفلسطينية والسبب في ذلك أنّ العاملين في البلديات الفلسطينية لا يلتزمون بصورة واضحة في تطبيق جميع القوانين والتزام بها، وأيضا عدم وجود أثر دال إحصائيًا بين مبدأ الشفافية والنزاهة وأداء البلديات الفلسطينية والسبب في ذلك أنّ إدارة البلديات والعاملين بها لا يلتزمون بتقديم جميع خدماتها بكل شفافية ونزاهة لجميع المواطنين على حد سواء، أما بالنسبة لمبدأ المساءلة، فقد كان له أثر دال إحصائيًا على أداء البلديات الفلسطينية، ويعود ذلك إلى ارتفاع حس المسؤولية لدى العاملين في البلديات الفلسطينية ، وأيضا مبدأ المشاركة فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر إحصائي بين مبدأ المشاركة ومستوى أداء البلديات الفلسطينية. والسبب في ذلك يعود إلى ضعف مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بأعمال البلديات المختلفة . أما بالنسبة للعلاقة ما بين مبدأ الإنصاف ،فقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر دال إحصائيًا بين مبدأ الإنصاف وأداء البلديات الفلسطينية،وهذا يعود إلى عدم اهتمام إدارة البلديات والعاملين فيها بتقديم الخدمات بصورة متساوية لجميع المواطنين، حيث إنّ مبدأ المساواة والعدالة بين العاملين والذي يجب أن تعتمد عليه البلديات يزيد من ثقتهم ويساعدهم على تقديم الخدمات بصورة أفضل. وبالنسبة إلى مبدأ الكفاءة والفعالية، فقد أشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائيًا بين مبدأ الكفاءة والفاعلية وأداء البلديات الفلسطينية،ويعود ذلك إلى امتلاك البلديات الفلسطينية معايير خاصة بقياس تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين حيث تتبع نظام فعّال لتحصيل مستحقاتها وديونها مما يزيد من كفاءة أعمالها وفعاليتها. وأخيرًا مبدأ الاستدامة فقد أشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائيًا بين مبدأ الاستدامة وأداء البلديات الفلسطينية،ويعود ذلك إلى أنّ البلديات الفلسطينية تعتمد خطط بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات التي تقدمها للجمهور.

المراجع العربية

أبو النصر، مدحت محمد. (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (ط1). المجموعة العربية للتدريب والنشر.

بن حسين، سليمه. (2015). الحوكمة دراسة في المفهوم. مجله العلوم القانونية والسياسية، 10، 180 - 221

بن رزق، هشام. (2021). تطبيقات مقاربة الحوكمة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات،3 (4) ، 245 - 254.

ابوسلمه، حكيمة. (2018). تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5(1)، 91 - 102. https://doi.org/10.35156/1433-005-001-008

جودة، عصام محمد. (2015). دور تطبيق معياري المشاركة والرؤية الاستراتيجية في تطوير الأداء الإداري للبلديات الكبرى بقطاع غزة (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى).

الداعور، إسلام بدوي محمد. (2008). مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية (رسالة ماجستير، جامعة الخليل).

ساتي، عبد العزيز محمد. (2021). قواعد الحوكمة ومراقبه الامتثال ودورها في تعزيز الحكم الرشيد. مجله العلوم السياسية والقانون، العدد27، 500 - 535 ، المركز الديمقراطي العربي. برلين. ألمانيا.

السديري، أحمد بن عبد الله بن مساعد. (2014). مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية ودورها في تطوير إداء المجالس البلدية في منطقه الرياض من وجهة نظر أعضائها (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).

الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة (ط1). ذات السلاسل للطباعة والنشر.

صاري، إسماعيل وسعيداني، رشيد. (2018). الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية - دراسة حالة بلدية دبي. مجلة البحوث والدراسات التجارية، الجزائر، العدد 4 ، 189 – 209 .

صغيري، سيد علي. (2020). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 2017-1996. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال. المجلد 5(2) ، 327 - 343.

طيلب، أحمد وكاس، عبد القادر. (2021). رؤية تحليليه لتعزيز قدرات الجماعات المحلية في إطار آليات الحكم الراشد. مجلة أبحاث. جامعه زيان عاشور، الجزائر. 6(1)، 198 – 213.

العلمي بن عطا الله. (2019). أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية في مجموعة من البلديات الجزائرية. مجلة المفكر، المجلد 18، ص 338 - 361.

العلمي، بن عطاء وبن صغير، عبد العظيم. (2018). أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الإدارة المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية في مجموعة من البلديات الجزائرية. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 19، 541 - 556.

العواملة، نائل عبد الحافظ والحنيطي، محمد فالح. (1995). عمليه تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكليه الإدارة والاقتصاد، (6)، 93 - 123.

غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها(المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر العولمة. جامعة الجنان - طرابلس – لبنان).

فارع، عبد الملك أحمد علي. (2008). المجالس المحلية ودورها التنموي في اليمن دراسة ميدانيه في محافظه تعز (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية).

كريم، عقيل دخيل والزوبعي، سالم عواد. (2016). دور التدقيق الخارجي في تحسين أداء الخدمات المقدمة دراسة تطبيقية في مديرية البلديات في محافظة المثنى. مجلة دراسات محاسبية ومالية (خاص)، 1 - 25.

مطير، سمير عبد الرازق. (2013). واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية. (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى).

المومني، محمد عبد الله. (2016). مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء: دراسة ميدانيه لبلديات إقليم الشمال في الأردن. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 18، 9 - 44.

نجم، نوره عدنان. (2017). درجة ممارسة مبادئ الحوكمة في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة من وجهة نظر العاملين فيها وسبل تطويرها. (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية فلسطين).

نزار، بسمة (2018). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير

إدارة الجماعات المحلية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد31.

هادي، سالم عواد وكريم، عقيل دخيل. (2017). أنموذج مقترح لتدقيق أداء المؤسسات البلدية لتحسين الخدمات المقدمة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، ص 41.

وزارة تطوير القطاع العام. (2017). دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام. مديريه الإبداع والتميز الحكومي. الإصدار الثاني. المملكة الأردنية الهاشمية.

Translated References

Abo Al-Naser, M.M. (2015). Good Governance the Art of Managing High-Quality Institutions (1st ed.). Arab Group for Training and Publishing. (1st ed.).

AL Shirazi, abbas Mahdi (1990). Accounting theory. That Al Salasil Printing, Publishing and Distribution. first edition. Kuwait

ALAlami A. (2019), The impact of ICT employment on the performance of the local administration in Algeria: a study in a group of Algerian municipalities.AlFeker Journal, 18, 338-361.

AlAwalmeh N.A. and AlHuniati M.F. (1995). Performance evaluation of Jordan's municipal councils: field study. Journal of Administrative Sciences and Economics. (6) , 93-123.

ALDaoor, I. B. M. (2008). The degree of applying standards of good governance in municipalities of the West Bank (Master's thesis, Hebron University).

Alearajinuh, M. (2018). Impact of Public Sector Governance on Reducing Administrative Corruption: Analytical Study (Unpublished decorate thesis, The World Islamic Sciences and Education University).

Al-eilumi, B. and Bin Saghir, A. (2018). The Impact of ICT Employment on The Performance of The Local Administration in Algeria: A Field Study in A Group of Algerian Municipalities. Université Kasdi Merbah Ouargla, 19, 541-556. https://doi.org/10.35156/0492-000-019-038

AL-Momani M. A. (2016). The extent of implementing of responsibility accounting system a as tool for evaluation and controlling of the performance in municipalities: Field study in a territory of the municipalities in the north of Jordan. Remah journal for research and studies. 18, 9-44.

AlSadairi A. A. M. (2014). Participation the citizens in municipality election and its role in development the performance of municipality assemblies in Riyadh Region in view of members(Master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences).

Bin Hussein, Salimuh (2015). Governance a study in concept, Journal of Legal and Political Sciences, NO 10. Algeria University.

Bin Rizk, Hisham (2021), Applications of Good Governance Approach at The Level of Local Communities, Algerian Journal of Research and Studies .NO 3. Algeria.

Busilimah .H (2018). The experiences of countries in establishing the principles of governance to reduce financial and administrative corruption: An analytical reading. Algerian Journal of Economic Development. Folder VOL(5) .NO 1. 91-102.

Fara' A. A. (2008). The Local Council and Their Developmental Role in Yemen, Taiz Governorate Field Study (Master's thesis, University of Jordan).

Ghader M. Y. (2012). Determinants and standards of governance. International Scientific Conference, Globalization of governance in the age of knowledge. Jinan University. Lebanon.

Hadi, S. A. and Kareem, A. D. (2017). Suggested model for auditing the performance of municipal institutions to verify the services provided. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) 12 (41).

Jodeh, I.M. (2015). Application of the norms of strategic vision and participation in developing the administrative performance in municipalities(Master's thesis, AlAqsa University).

Kareem D. and Zobai, S. A. (2016). The role of the external audit in improving the performance of the services provided "Applied research in the municipal directorate in ALMuthanna. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) 1-25.

Ministry of Public Sector Development (2017). Handbook of assessment and governance practices in the public sector. Directorate of Creativity and Government Excellence. second edition. the Hashemite Kingdom of Jordan.

Mteir, S. A. (2013). The reality of the application of standards of good governance and its relationship with the administrative performance in Palestinian ministries (Master's thesis, AlAqsa University).

Najem. N.A (2017). degree of practice of Governance Principles in the University College of Applied Sciences in Gaza from Staff Perspective and Ways of its Development (Master Thesis, Islamic University).

Nazar. B (2018). Mechanisms for Applying the Principles of Good Governance and Developing the Management of Local Communities, The researcher magazine for academic studies, NO 13, Algeria.

Sari, Ismail and Saidani, Rashid (2018). Good local governance as an entrance to the preparation of local administration - a case study of Dubai Municipality. Journal of Studies and Commercial Studies. , NO 4. Algeria.

Satti. A.M, (2021). The Principles of Corporate Governance & Compliance Monitoring and Their Role in Enhancing Good Governance, Journal of Political Science and Law ,No 27 , the Democratic Arabic Center - Germany – Berlin .

sghiri, said A. (2020). The Impact of Corruption and Governance Indicators on the Economic Growth in Arab Countries During the Period (1996-2017). Hassiba Ben bou ali University, Journal of Economic Entrepreneurship and Business. , Folder 5,(NO 2.), 327-343.

Tilab, A .and kaas, A (2021). Analytical Vision to Strengthen the Capacities of Local Groups Within the Framework of Good Governance

Mechanisms. Research Journal. Ziyan Ashour University. Folder 6. No1(1), 198-213. Algeria

English References

Ahmed Alkhawaldeh, K. (2022). Attitudes of Directors towards Governance Practices in Government Institutions and Companies in Jordan. Jordan Journal of Business Administration, 18(4). https://doi.org/10.35516/jjba.v18i4.457

Ahmed, E. R., Alabdullah, T. T. Y., Thottoli, M. M., & Maryanti, E. (2020). DOES CORPORATE GOVERNANCE PREDICT FIRM PROFITABILITY? AN EMPIRICAL STUDY IN OMAN. The International Journal of Accounting and Business Society, 28(1), 161–177. https://doi.org/10.21776/ub.ijabs.2020.28.1.7

Alabdullah, T. T. Y., & Asmar, M. (2022). Under COVID-19 Pandemic Impact: Do Internal Mechanisms Play Fundamental Role in Corporations' Outcomes. Business Ethics and Leadership, 6(1), 83-91.

Alabdullah, T. T. Y., Yahya, S., & Ramayah, T. (2014). Corporate governance mechanisms and Jordanian companies' financial performance. Asian Social Science, 10(22), 247.

Alia, M. A., Asmar, M., & Ali, F. H. (2023). The Relationship Between Disclosure Quality and Firm Performance: Evidence from Companies Listed in Palestine Exchange. International Conference on Business and Technology, 660-669.

Asmar, M. (2018). Effects of bank-specific factors on the net interest margin of working banks in Palestine. Journal of Economics & Management, 33, 5-24.

Asmar, M., & Brahmana, R. (2012). The role of energy commodities in Middle East stock market integration. Energy Studies Review, 19(2).

Asmar, M., & Trimbath, S. (2022). Regulatory reform and trade settlement failures in USA equity markets: Does regulatory reform matter? Quantitative Finance and Economics, 6(4), 537-552.

Asmar, M., Alia, M. A., & Ali, F. H. (2018). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence from Companies Listed in The Palestine Exchange. International Journal of Economics, Commerce and Management, 4, 401-417.

Benčina, J., Kozjek, T., & Rakar, I. (2021). Assessment of the Quality of Governance and Competitiveness at the Local Level: The Case of Slovenian Municipalities. NISPAcee Journal of Public Administration and Policy, 14(1), 9-35. https://doi.org/doi:10.2478/nispa-2021-0001

Brahmana, R., & Asmar, M. (2011). Does Integration Occur on a Certain Day? The Case of the Lithuanian Stock Market. South East European Journal of Economics and Business, 6(2), 17.

Du Plessis, L. M. (2013). Implementing integrated strategic plans in Free State municipalities. (Doctoral dissertation) University of the Free State.

Hadiani, Z., & Ghasemi, E. (2016). Analysis of the Performance of Municipalities in Terms of Urban Good Governance in Shahrekords. Modern applied science, 10(9), p46.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership. structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305-360.

Kwon, M. M. (2006). Strategic planning utilization in local governments: Florida city governments and agencies. The Florida State University.

Masegare, P., & Ngoepe, M. (2018). A framework for incorporating implementation indicators of corporate governance for municipalities in South Africa. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 18(4), 581-593. https://doi.org/10.1108/CG-11-2016-0216

Mitnick, B. M. (2015). Agency theory. Wiley encyclopedia of management, 1-6.

إعلان عدم تضارب المصالح

يعلن ويتعهد الباحثان أنّه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة. وإن هذا البحث لم يسبق نشره بأي طريقة كانت سواء مكتوبة، مقروءة، منشورة، مرئية أو مسموعة. هذا البحث مستل من رسالة ماجستير ، للطالب أسعد حسن عارضة من جامعة النجاح الوطنية تخصص ماجستير المنازعات الضريبية، عام 2021 وعنوان الرسالة هو أثر تطبيق مبادئ حوكمة البلديات على أداء البلديات في فلسطين والمشرف الرئيس هو الدكتور معاذ أسمر.

إعلان الدعم المادي

لا يوجد دعم مالي

مساهمه الباحثين

د. معاذ الاسمر: صاحب الفكرة البحثية، الطريقة والإجراءات ومنهجيه البحث، إدارة المشروع البحثي، الإشراف العام على المشروع البحثي، تنقيح وتدقيق البحث، قراءة النسخة الأخيرة من البحث والتحليل الإحصائي.

أ. أسعد حسن عارضه: الحصول على البيانات وتحليلها وكتابة أداه الدراسة، دراسات ثبات وفاعلية أداه الدراسة، الطريقة والإجراءات ومنهجية البحث، وكتابة مسودة البحث، والتحليل الإحصائي، تنقيح وتدقيق البحث، قراءة النسخة الأخيرة من البحث.

سيرة ذاتية مختصرة للباحثين

معاذ أسمر

الدكتور معاذ أسمر، أستاذ مساعد في التمويل بكلية الاعمال والاتصال ، جامعة النجاح الوطنية. وقد عمل في مناصب إدارية واستشارية مختلفة في القطاع الخاص. وهو خبير ومحكم معتمد في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية من قبل وزارة العدل الفلسطينية. حاصل على درجة الدكتوراة في تكنولوجيا الأسواق المالية من جامعة العلوم الماليزية.

بريد الكتروني asmar@najah.edu

أسعد حسن عارضة

الباحث أسعد حسن عارضه، يحمل درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، عمل في مستويات إدارية مختلفة في القطاع الخاص ولدية خبرة عملية طويلة في المجالات المالية والمحاسبية ولدية العديد من المساهمات العلمية والأكاديمية.

Munzhedzi, P. H., & Makwembere, S. (2019). Good governance as a solution to local economic development challenges in South African Municipalities. Journal of Public Administration, 54(4-1), 659-676. https://doi.org/doi:10.10520/EJC-1bca3d452b

Ohsugi, S. (2009). The Organization of Local Government Administration in Japan. Papers on the Local Governance System and its implementation in Selected Fields in Japan, (11).

Padilla, A. M. (2006). Bicultural social development. Hispanic Journal of Behavioral Sciences, 28(4), 467-497.

Puppim de Oliveira, J. A., Doll, C. N. H., Balaban, O., Jiang, P., Dreyfus, M., Suwa, A., . . . Dirgahayani, P. (2013). Green economy and governance in cities: assessing good governance in key urban economic processes. Journal of Cleaner Production, 58, 138-152. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2013.07.043

Ruhlandt, R. W. S. (2018). The governance of smart cities: A systematic literature review. Cities, 81, 1-23. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.cities.2018.02.014

Voytenko Palgan, Y., Mont, O., & Sulkakoski, S. (2021). Governing the sharing economy: Towards a comprehensive analytical framework of municipal governance. Cities, 108, 102994. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.cities.2020.102994